

فضاءات التعبير السياسي والفضاء الإعلامي في الجزائر

الأستاذ: فيصل فرحي

قسم علوم الإعلام والإتصال جامعة يحي فارس - المدينة- الجزائر

لقد مرت وسائل الإعلام الجزائرية في علاقتها مع الفضاء السياسي بمراحل مختلفة، تباينت بين الإكتفاء أحيانا بالوقوف جانبا ولعب دور الملاحظ لما يجري من تحولات سياسية، أو التحول إلى أداة للتعبئة السياسية في أحسن الأحوال، وبين الانخراط شبه التام في الصراع السياسي والتحول إلى أحد صناعه ومحركيه، مما أفرز واقعا مشوها انعكس سلبا على الفضائين السياسي والإعلامي نفسيهما وقلل من قدرتهما على إيجاد مجال مشترك لدعم التحول الديمقراطي الهادئ والمؤسس الذي نحن بحاجة إليه اليوم أكثر من أي وقت مضى.

إفرازات هذا الواقع المشوه امتدت أيضا لتمس بمصداقية الخطاب الذي ينتجه الفضائين، وتقلل من أثره لدى الشارع الجزائري الذي أكد في الكثير من المرات أنه لا يثق بالقدر الكافي فيما ينتج ويصنع من مضامين، بل وفي من يقف وراءها ولا أدل على ذلك طبعاً، من الأرقام التي تنشر بشكل غير رسمي وحتى رسمي والتي تؤكد بوضوح تزايد نسب العزوف عن المشاركة السياسية بصفة عامة والانتخابية على وجه التحديد، والهجرة الجماعية إلى وسائل الإعلام الأجنبية وخاصة منها الفضائيات للحصول على المعلومات المتعلقة بالجزائر.

الإختلالات التي مست بوضوح جوانب مهمة وأساسية من هاذين الفضائين لم تكن في حقيقة الأمر فجائية أو ظرفية، بل هي نتيجة لتراكمات ممتدة في التاريخ الحديث على الأقل، وقد وجدت فضاء مناسباً للظهور والبروز بشكل أوضح في الفترة الأخيرة، كنتيجة لتلاقي مجموعة عوامل مساعدة، لعل أهمها فتح مجال التعددية السياسية والإعلامية بداية التسعينيات من القرن الماضي، هذه الفترة التي شكلت مرحلة مفصلية في تاريخ الجزائر و محكا حقيقيا للمتحكمين " الجدد" بالفضائين الإعلامي والسياسي،

فضاءات التعبير السياسي والفضاء الإعلامي في الجزائر

لإختبار مدى رغبتهم وصدقهم في توسيع فضاءات التعبير والقفز على إنتماءاتهم الضيقة والقبول بأشكال التعبير المختلفة ولو كانت مخالفة لهم.

مرحلة كشفت وللأسف الشديد زيف من كانوا بالأمس القريب ينتقدون السلطة بالتفرد بالقرار السياسي والإعلامي ويتمونها بغلق مجالات التعبير، حيث لم تفتأ بوادر التعددية أن تقضي سنواتها الأولى حتى تم الانقلاب بشكل أو بآخر على فضاءات التعبير المتنوعة، وسرعان ما أوجد تحالف المال والسياسة مؤسسات صحفية تمارس الاحتكار على الرأي والتعبير تحت قناع التعددية، وسرعان أيضا ما عادت السلطة إلى ممارسة أساليبها التقليدية في الرقابة والتضييق وبخاصة على الإعلام "الثقيل".

ولم تشهد فضاءات التعبير السياسي في وسائل الإعلام المختلفة سواء خاصة أو عمومية منذ تلك الفترة إلى الآن تغيرا ذو شأن، وما زال الإحتكار على التعبير يمارس بنفس الأساليب لكن تحت مسميات مختلفة، ولم نعرف للأسف تنوعا حقيقيا في التعبير عن الرأي السياسي يمثل كل الأفكار والتوجهات، فمن يملك قوة السلطة أو قوة المال يملك قوة الرأي وأدوات التعبير عنه، ولعل ما يحدث من إصطفاف واضح لوسائل الإعلام العمومية والخاصة بجانب مرشحين سياسيين بعينهم وفي مقابل منافسهم في الحملات الانتخابية، يبين بوضوح حجم الإختلالات التي يعيشها الفضاء الإعلامي ومن وراءه الفضاء السياسي.

وحتى ما شهدته الساحة الإعلامية في الآونة الأخيرة من شبه إنفتاح على المؤسسات الفضائية الخاصة لا يعبر في حقيقة الأمر إلا على إعادة تشكيل هذا الإحتكار وبوجه آخر، ففي الظاهر يتراءى للعامة من الناس أن وجود هذه الفضائيات سيمكن من إنهاء احتكار مؤسسة الإذاعة والتلفزيون على الأخبار المتعلقة بالجزائر، وسيمكن المشاهد الجزائري من الحصول على البرامج والأخبار التي تتناول واقعه وبرؤى وخلفيات مختلفة تتيح له تكوين رأي مستقل عن الرؤية الرسمية، لكن في حقيقة الأمر، أن ما ينتج من أخبار لا يتعدى في أحسن الحالات ما كان ينتج في السابق على صفحات الجرائد الخاصة وبنفس النظرة، على إعتبار أن هذه المؤسسات الإعلامية خرجت من رحم مؤسسات صحفية سابقة كالفضائية الجزائرية " الشروق TV " التابعة للمؤسسة

الأستاذ: فيصل فرحي

الأم جريدة " الشروق اليومي "، والفضائية " النهار TV " التابعة رسميا لجريدة " النهار الجديد"، وكذا الفضائية " الجزائرية " التي أسسها إعلاميون إشتغلوا وتكونوا ولسنوات طويلة في التلفزيون الجزائري، بل وكانوا من الذين يصوغون ويضعون سياساته. فالمتتبع لما تحاول هذه الفضائيات إنتاجه لحد الآن من خطاب إعلامي ذو أبعاد سياسية، يدرك بوضوح أنه لم يخرج بعد عن ما تم إنتاجه سابقا وبنفس السياقات والخلفيات، ولا يجد المتخصص كبير عناء في إدراك ضالة الهوامش المفتوحة للتعبير السياسي، والتي لا تتجاوز في عمومها الخطوط المرسومة سلفا وبنفس البنط. هذا الواقع المليء بالإختلالات كما أردفنا سابقا، يمكن فهمه بشكل جيد وتحليله بالرجوع إلى السياقات التاريخية والتوقف عند أهم المحطات التي أثرت فيه وبخاصة المحطات الإعلامية والسياسية وما أفرزته من تبعات وآثار، لعل أهمها ما جاء بعد تكوين الدولة المستقلة.

أولا: الإعلام "الثقيل" كآلية لإنتاج وإعادة إنتاج الفكر السياسي الأحادي

لقد أدركت السلطة السياسية منذ البدايات الأولى لتكوين الدولة المستقلة أهمية القطاع السمعي البصري وقوة تأثيره على المتلقين، وعرف أقطابها بحكم تجربتهم السابقة في حرب التحرير الوطني، والتجارب العربية التي سبقتها في ذلك حساسية هذا القطاع وخطورته، لذلك سيطرت عليه سيطرة كلية وأستخدمته كأداة لبيسط نفوذها وهيمنتها وتمير رسائلها السياسية.

وللحفاظ على هذه السيطرة وتوطيدها، لم تتوان السلطة السياسية في تنصيب المقربين منها ومن يدينون لها بالولاء على رأس هاتين المؤسستين الهامتين ليحظى الخطاب الرسمي من جهة بمعالجة استثنائية ودعم، و من جهة أخرى لضمان إستمراريته في التعبئة والدعاية.

وبالفعل، ظل النشاط الرئاسي والحكومي في نشرات الأخبار منذ الاستقلال وإلى غاية اليوم يأخذ الأولوية والحيز المعتبر، وتعطى له المكانة على حساب الحدث الاجتماعي بمختلف جوانبه، ولم يمثل هذا إستثناء إلا في حالات قليلة ونادرة وخاصة في فترة

فضاءات التعبير السياسي والفضاء الإعلامي في الجزائر

الأزمة الأمنية أين كان الخبر الأمني يأخذ أحيانا مقدمة الأخبار بحكم خطورة الحدث وأهميته القصوى.

وعلى العموم، أخذ الخطاب الرسمي السياسي الأهمية والمكانة الاستثنائيتين في مختلف المراحل التي مرت بها الإذاعة والتلفزيون، بحيث سخرت له أحسن الإمكانيات الإذاعية والتلفزيونية للتغطية، وأفردت له الطواقم الصحفية والإعلامية التي سهرت على أن يخرج في أحسن صورة، إعتامدا طبعاً، على الموارد المالية والإعانات الحكومية الضخمة المخصصة لهاتين المؤسستين دون باقي الأجهزة الإعلامية الأخرى وفي مقدمتها الصحافة المكتوبة¹.

ولم يقتصر الاهتمام الاستثنائي بالخطاب الرسمي على توفير الدعم التقني والبشري اللازمين و فقط خلال نشرات الأخبار، بل وعبر البرامج والحصص التوجيهية و الوصلات الإشهارية والربورتاجات وكل ما يشمل إنتاج الخطاب الإعلامي بشكل عام، بحيث تم تسخير هذا كله في إشاعة المفردات والمفاهيم التي تواكب كل مرحلة من مراحل تطور هذا الخطاب، من الدعوة للاشتراكية، العدالة الإجتماعية، محاربة الإمبريالية... إلخ في السنوات الأولى من الإستقلال وما تبعها من سياسات تدعم وتوطد هذا التوجه، إلى التبشير بفضائل إقتصاد السوق، الديمقراطية... إلخ، بعد إقرار التعددية السياسية والتوجه نحو النموذج الليبرالي الإقتصادي.

وحتى وإن عرفت الإذاعة والتلفزيون وقطاع السمعي البصري عموماً نوعاً من الحرية في تناول الشأن السياسي، وسمح لهما بتمرير خطابات سياسية معارضة تحمل مفاهيم ومفردات لا تتفق مع ما تحمله السلطة السياسية من توجهات، في مراحل معينة وبخاصة في السنوات الأولى من إقرار التعددية السياسية، فإن ذلك لم يدم طويلاً، وتم التراجع عن هذا التوجه بمجرد أن وقف المسار الإنتخابي ودخلت البلاد في أزمة سياسية وأمنية. بحيث إجتهدت السلطة السياسية منذ هذه الفترة بالذات، في بسط سيطرتها أكثر فأكثر على القطاع، متخذة من الوضع الأمني حجة للإبقاء على هذه السيطرة، ومبررة ذلك بخصوصية المرحلة وما تتطلبه من توظيف وسائل الإعلام الثقيلة - إذاعة وتلفزيون - في تحسين صورة الجزائر خارجياً.

الأستاذ: فيصل فرجي

السيطرة الكاملة التي فرضتها السلطة السياسية على الإذاعة والتلفزيون وبخاصة في مرحلة الأزمة السياسية والأمنية، أفرزت مظاهر إعلامية سلبية أثرت بشكل كبير على مصداقية هاتين الوسيطتين، وجعلتهما غير قادرتين على نقل الواقع، فبينما كانت تقع المذابح ويسقط المئات من الضحايا، يفتح المواطن الجزائري التلفزيون ليشاهد حفلة راقصة مثلا²، في محاولة لإظهار الجزائر بأنها بخير وأن أزمته بسيطة، وتصوير الشعب الذي يعيش مآسي يومية بأنه في أحسن حالاته، الأمر الذي إنعكس بالسلب على العلاقة بين الحاكم والمحكوم إجمالاً وعلى العلاقة بين الجمهور والتلفزيون تحديداً.

ورغم ذلك، لم تعطي السلطة السياسية في السنوات الأولى من حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أي مؤشر يوحي بوجود رغبة صادقة في تحرير قطاع السمعي البصري ومن خلاله مؤسستي الإذاعة والتلفزيون، بل وعلى عكس ذلك تماماً، فقد أبان الرئيس عن نية واضحة في إحتكار هذا القطاع مبرراً ذلك، بأن مهمة رسم سياسات القطاع تقع على مسؤولية من يموله، ناسياً ومتجاهلاً أن الوسائل السمعية البصرية هي أولاً وقبل كل شيء وسائل يملكها المجتمع ووظيفتها الأساسية هي القيام بخدمة عمومية³، لصالح هذا المجتمع أولاً، بما يحقق له من بين ما يحققه الرقابة على حكامه ومسئوليه.

والغريب في الأمر أن ذات السلطة السياسية التي لا تنظر إلى قطاع السمعي البصري إلا من خلال أنه أداة دعائية لسياساته، لا تجد حرج أن تصرح في أن التوجه إلى تحرير المؤسسات من كل أنواع الإحتكارات التي تمنع عملها وتطورها خيار لا مفر منه، وأنه يتعين عليه في المقام الأول العمل بصفة أولية، على فتح وسائل الإعلام على المجتمع، للتعرف على الإنشغالات والطموحات والواقع المعيش⁴.

وهو تضارب لا يمكن تفسيره إلا عبر هاتين الرؤيتين، إما أن السلطة السياسية لا تمتلك بالفعل صورة واضحة للتعامل مع هذا القطاع الحساس وتتجاوزها إرادتين أو أنها سياسة معتمدة الغرض منها إبقاء المجال مفتوح أمامها في حالة ما أرغمت بفعل التغيرات التي قد تحدث داخليا أو خارجيا على فتح القطاع، ولعل هذا ما يفسر

فضاءات التعبير السياسي والفضاء الإعلامي في الجزائر

الإجراءات التي يعتمدها المسئولون في السلطة كلما كان هناك حراك شعبي أو سياسي، كمثل ما تم في الفترة الأخيرة من إقرار لحزمة مشاريع إصلاحات ومنها مشروع قانون الإعلام، تزامنت مع تغيرات هيكلية في بعض الأنظمة السياسية العربية بفعل الثورات الشعبية و ما أطلق عليها بالربيع العربي، أو ما يفسر أيضا قرار فتح الإذاعة والتلفزيون أمام مختلف أحزاب المعارضة السياسية بعدما ظل ممنوعا عليهم في فترات سابقة.

وفي كل الحالات فإن ما يمكن الوقوف عليه، هو أن وضعية الإحتكار التي تمارسها السلطة السياسية على مؤسسة الإذاعة والتلفزيون جعلت من مستوى الخطاب الإعلامي وبالخصوص الخطاب السياسي الذي تنتجه يتأرجح بين مستويين على الأقل5:

- مستوى " البراح" في الأسواق الشعبية الذي لا يفهم ماذا يقول، فهو كالبيغاء يردد ما لقنوه وأمروه بقوله، وتلك حالة الإعلام العمومي، وخطورة هذا الإعلام تنبع من كونه يحتكر وسائل الإعلام الثقيلة.

- مستوى " الخلاط" الذي بدل أن يساهم في تقديم حلول مفيدة للأزمة، صار هو بحد ذاته جزءا رئيسيا في تفاصيلها، ووسيلة لتعكير الأجواء، وتعفين الوضع، لا لشيء إلا لأنه صار يعتاش من سموم ذلك الوضع المزري.

وفي كلى المستويين لم يستطع هذا الإعلام الثقيل ومن يتحكم فيه إيجاد فضاء ولو صوري للتعبير السياسي، وعلى العكس من ذلك فقد ساهم في فرض رؤية أحادية للأحداث، أثرت من جهة على صورة السلطة السياسية ذاتها، وجعلتها تبدو أكثر رتابة لدى المتلقين، وكذا صورة ومصداقية الإذاعة والتلفزيون كمؤسسة من المفروض أنها تؤدي خدمة عمومية.

ثانيا: صحافة متعددة لكن في إتجاه واحد

التبعية لتاريخ الصحافة الجزائرية منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، يقودنا إلى إدراك عمق الإرتباط بالسياسة ومنتانته، بحيث يتضح جليا أنه لا تكاد تخلو أية إيديولوجية سياسية من إيديولوجية إتصالية إعلامية تدعمها وتمكن لها، فقد أقحمت الصحافة في الصراع السياسي والإيديولوجي منذ البداية بين النخب المتصارعة على الحكم بعد

الأستاذ: فيصل فرحي

الإستقلال، بدلا أن تهتم بمعالجة مخلفات ما تركه الإستعمار الفرنسي من تدمير شبه كلي للبنى الإجتماعية والإقتصادية والثقافية.

وبالرجوع إلى هذه المرحلة التاريخية نلاحظ أن قيادة الثورة كانت تنظر إلى وسائل الإعلام على أنها أداة دعائية الهدف منها تعبئة الجماهير ورفع معنويات الثوار، وهذا بالضبط ما عبر عنه بوضوح ميثاق مؤتمر الصومام، الذي خصص فصلا كاملا للحديث عن "وسائل التفعيل والدعاية" من أجل "تنظيم وتوجيه ملايين الأفراد لخوض معركة عظيمة".

ولعل هذا ما تبرره السياسة التحريرية التي أعتمدت في كل من إذاعة صوت الجزائر بدءا من سنة 1956 وكذا جريدة المجاهد حتى بعد تعيين وزير الإعلام محمد يزيد في حكومة فرحات عباس المؤقتة سنة 1958، الذي حرص بدوره على أن لا يتدخل مباشرة في توجيه هذه الجريدة، وترك قيادتها لإشراف مجموعة من الصحفيين المثقفين من أمثال رضا مالك، مصطفى لشرف، فرانز فانون....إلخ.

وعلى الرغم من أن ميثاق مؤتمر الصومام أشار صراحة إلى ضرورة إحترام جميع الحريات الأساسية بعد الإستقلال، إلا أن هذه الحريات لم تجد مكانا لها في المواثيق والديساتير التي وضعت بداية هذه الفترة، سواء في ميثاق طرابلس 1962 أو في ميثاق الجزائر 1964 أو حتى في دستور 1963، بحيث لم يتم الإشارة من خلالهم لا تصريحيا ولا تلميحيا إلى دور وسائل الإتصال الجماهيري في تدعيم وبناء الديمقراطية أو على الأقل توطيد الحريات الفردية والجماعية وفي مقدمتها حرية التعبير السياسي، بل على العكس تماما، ولأن السلطة السياسية في هذه الفترة لم تكن بحاجة إلى هذه الوسائل للقيام بدور التعبئة الجماهيرية كما كان مطلوبا منها في فترة الثورة، فقد تم توظيفها في إدارة الصراع على السلطة والقضاء على الخصوم السياسيين وبناء نظام أحادي يخلو من كل تعدد سياسي.

من هذا المنطلق سعى النظام السياسي الأحادي إلى تغيير القنوات والمفاهيم وترسيخ مفاهيم جديدة للديمقراطية وللحريات تتماشى وتواكب رغبته الأحادية بحيث بدأت وسائل الإتصال الجماهيرية وتجسيدا لهذا المسعى تتكلم عن المسئوليات

فضاءات التعبير السياسي والفضاء الإعلامي في الجزائر

الجماعية بدل الحريات الفردية، وتحاول إعطاء تصور لمعنى الحريات يقارب تحرير الفرد من الإستغلال ومن البطالة وعدم الثقة في الغد وحتى من التهميش، وإستبدلت وفقا لذلك الديمقراطية التداولية بمفهوم الديمقراطية العمالية التي تسمح حسبها فعلا بخلق الظروف الجيدة للعمل وللممارسة والحصول على الحريات الحقيقية، أو بمفهوم الديمقراطية المسؤولة التي يتحمل فيها الأفراد والجماعات مسؤولياتهم تجاه الدولة، مع ربط الحريات العامة بشرط الممارسة في إطار ما يسمح به القانون.

ومع أن السلطة السياسية قد عرفت تغير على رأس هرمها في سنة 1965 إلا أن نظرتها إلى دور ووظيفة الصحافة لم تتغير، فقد جاء ميثاق 1976 ليكرس نفس النظرة السابقة ويؤكد وفاءه لسابقه (ميثاق طرابلس وميثاق الجزائر)، حيث أنه حتى وإن أكد على ضرورة ضمان الحريات العامة بما فيها حرية التعبير والرأي والتفكير إلا أنها ظلت مربوطة بنظرة السلطة إلى هيكلية الدولة المبنية أساسا على الأحادية والرافضة لأي معارضة، ومشروطة بأن لا تستعمل لضرب المبادئ الإشتراكية التي تبنى عليها الجمهورية.

كما عزز دستور نوفمبر 1976 تحكم النظام السياسي في وسائل الإتصال الجماهيري وخاصة الصحافة، لكن بإختلاف بسيط عن فترة حكم بن بلة، بحيث تم خلاله إقرار مركزة المؤسسات الإعلامية التي كانت تسير من طرف شخصيات سياسية معروفة بمشاركتها في حرب التحرير الوطني، والتي كانت تتولى بنفسها وضع التوجهات السياسية لمؤسساتها الإعلامية دون الرجوع إلى الحزب، بيد وزير الإعلام الذي أنهى فترة إنفراد هؤلاء بالتوجيه ليعزز أكثر رقابة وتوجيه الحزب، عبر تعيين أشخاص موثوق بهم لتطبيق هذه السياسة⁶.

وحتى وإن شهدت الفترة التي سبقت المصادقة على ميثاق 1976 وضعاً إستثنائياً لحرية التعبير بسبب إعلان السلطة السياسية رغبتها في فتح نقاش عام حول الميثاق والإستماع ولأول مرة إلى آراء المواطنين عبر صفحات بريد قراء الجرائد ومعرفة ما تتضمنه كتاباتهم وإسهاماتهم، إلا أن هذا لم يكن كافياً للقول بأن وسائل الإتصال الجماهيري قد عملت في فضاء من الحريات الإعلامية وبمعزل عن التدخلات والإملاءات.

الأستاذ: فيصل فرجي

فقد حدد للصحف التي أسندت إليها مهمة نشر كتابات القراء وآرائهم حول مشروع الميثاق سقف لا يصل إلى تناول القضايا الرئيسية والجوهرية التي تحقق التغيير السياسي والفعلي للنظام وللحياة السياسية بصفة عامة، كمسألة الحريات السياسية والإتصال السياسي بين الحاكم والمحكوم، وإقتصر دورها فقط على إدارة النقاش و بإحتشام حول مواضيع ثانوية وهامشية، كآليات ديمقراطية الحياة السياسية داخل الإطار الثوري الجمهوري للحفاظ على حيويته، أو ما تعلق بالمواطن وحقه في التعرف على مرشحيه عبر التعريف بهم وإعطائه حرية الإختيار أكثر من مرشح.

كما لم يسمح للصحافة أيضا بنشر الكتابات التي تنتقد رموز النظام، وبدلا عن ذلك، فتح لها المجال لتمرير ما يتناول المتنفذين في حزب جبهة التحرير الوطني بالنقد، وخاصة من الذين إستغلوا مواقعهم للحصول على المكاسب الشخصية، أو ما يشير إلى التناقض الصارخ بين الأفكار التي يحملها النموذج الإشتراكي الداعي للمساواة والعدل وبين الواقع الذي يكرس اللامساواة ويسمح لفئة قليلة متنفذة أن تستأثر بالمكاسب وتحقق الثروة.

ولم تكتف السلطة السياسية بممارسة هذه الأشكال من التضييق، بل إنها وظفت آلتها الرسمية وخاصة المسؤولين على قطاع الصحافة للتدخل حتى في توجيه النقاش عبر الصحف، بإستخدام آليتين، الأولى تركز على إختيار الرسائل المرشحة للنشر بغرض إستبعاد الرسائل التي لا تتوافق مع توجهات السلطة السياسية وسقفها الذي وضعته لحرية التعبير، والثانية تتحكم في شكل التغطية الصحفية ذاتها للنقاشات⁷.

والواقع أن ردود الفعل الإستباقية التي كان ينتهجها المسؤولون على قطاع الإعلام ومن خلفهم السلطة السياسية هدفت أساسا إلى تحييد النقاش السياسي وإفراغه من محتواه الحقيقي، فعلى الرغم من أن القارئ الجزائري في هذه الفترة كان يعبر عن نقده صراحة في بعض الرسائل إلى النموذج الإشتراكي بمقارنته بمزايا النموذج الليبرالي أحيانا والنموذج الإسلامي أحيانا أخرى، ويتطرق بوضوح إلى مسألة التنوع الثقافي وفي مقدمتها القضية البربرية، إلا أن الصحافة كانت لا تعطي لهذه المواضيع المكانة المستحقة⁸.

فضاءات التعبير السياسي والفضاء الإعلامي في الجزائر

وقد تعدت ردود الفعل الإستباقية حتى إلى مناقشة السياسة الإعلامية، بحيث لم يفسح المجال بشكل فعلي أمام الشرائح الواسعة والمختلفة من الجماهير لإبداء رأيها بوضوح في مسألة التوجهات السياسية للمؤسسات الصحفية⁹ و الإعلامية بصفة عامة، التي لم يكن ينظر إليها سوى على أنها أداة في يد السلطة تقوم بمهمة أساسية وهي تعليم المجتمع في المقام الأول¹⁰، وغير معنية بإثارة النقاش حول جدوى وفعالية البرامج الاقتصادية والإجتماعية وأهمها السياسية التي أتمدت آنذاك .

جملة هذه الإخفاقات إنعكست بوضوح على الأدوار التي راحت تؤديها الصحافة في هذه الفترة وبعدها، والتي لم تكن تنسجم مع حجم التحولات والتغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري، ولم تستطع التعبير بوضوح عنها، بل بالعكس إنبرت للدفاع عن توجهات السلطة السياسية وراحت تبحث عن إعطاء الشرعية السياسية لها، من خلال التأكيد في كل مرة على أن الشعب هو مصدر السلطات وأنه من يصنع القوانين التي تسيّر الحكم، وأن هنالك تواصل حقيقي بين الحاكم والمحكوم.

إذن، وبدل أن تكون الصحافة فضاء للتعبير السياسي المتعدد والمتنوع، راحت تقدم أدوار دعائية بإمتياز، ووظفت بشكل كبير في إعادة الشرعية للنظام السياسي في ظرف إستثنائي أظهر فيه الجزائريون وعيا غير مسبوق بقضاياهم السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية¹¹.

وعلى الرغم من أن طموحات الجزائريين في أن تكون هذه المرحلة مقدمة لمرحلة قادمة أكثر إنفتاحا من قبل النظام السياسي، بما يمكن هذه الوسائل من التعبير عن أفكار هؤلاء بأكثر وضوح وشفافية، فإنها لم تكلف نفسها ومنذ هذه الفترة إلى غاية إقرار الإنفتاح السياسي ومن بعده الإعلامي أداء ولو جزء من هذه الأدوار، بل وبعد إنتهاء فترة النقاش عل ميثاق 1976 لم يتم نشر ولا رسالة واحدة للقراء في أي صحيفة يومية¹²، وعرف على إثر ذلك قطاع الإعلام شبه جمود، ولد ما يطلق عليه الأستاذ صالح بن بوزة إصطلاحا "أزمة الرسالة"¹³، أو لنقل أزمة إفتقار المضمون الإعلامي للبعد الرقابي، أو على الأقل إفتقاره للحقيقة.

الأستاذ: فيصل فرحي

العلاقة بين السلطة السياسية و الصحافة. بدأت تأخذ شكلا مختلفا بعض الشيء مع منتصف الثمانينات من القرن الماضي، فالصراع الذي ظهر بشكل جلي بين قيادات من الحزب الحاكم وبعض الشخصيات النافذة في السلطة الحاكمة وعلى رأسهم رئيس الجمهورية، إمتد ليصل إلى صفحات الجرائد، ويصبح مادة دسمة تتغذى عليها الصحف الحكومية وصحف الحزب الواحد¹⁴، الأمر الذي أدى إلى إحداث تغير شبه طفيف على أدوار ووظائف الصحافة وعلى تجانسها أيضا، فلم يعد ينظر إليها على أنها كتلة متجانسة تؤدي الوظيفة الدعائية أو التوعوية لجهة محددة، كما لم يعد النظام السياسي يؤخذ ملامح واحدة، بل بدأ الحديث عن أجنحة متصارعة تحاول إستخدام الصحافة في صراعها على إمتلاك السلطة السياسية.

والإقرار بحدوث نوع من التغير الطفيف على هيكلية الصحافة من جهة والنظام السياسي من جهة أخرى في هذه الفترة لا يعني بالضرورة الإقرار بإتساع هوامش وفضاءات التعبير السياسي بشكل جوهري وملحوظ، فما حدث لا يعدو أن يكون عملية تغيير مواقع أو على أكثر تقدير إنقسام طبيعي لمكون كبير حجمه وتعددت أطرافه، فالصراع الذي دار بين صحافة الحزب الواحد والصحافة الحكومية مثلا وبقدر ما أفرز نوعا من الحراك داخل النظام السياسي الواحد، وأثار نقاشات ساخنة حول الكثير من الموضوعات ومنها موضوع الحريات بين كتاب معروفين ، بقدر ما جسد رؤية أحادية لا يمكن لها أن تتجاوز سقف محدد، على إعتبار أن الصحافة سواء الحكومية أو الحزبية لم تكن تستطيع أن تفلت من رقابة العشرات من البيروقراطيين والمسئولين الذين أشرفوا على تسييرها، كما لم يكن للصحفيين إجمالا الحق في إبداء الرأي أو الإعتراض¹⁵.

وهو ما يفسر ما جاءت به مجمل القرارات و اللوائح التي تمخضت سواء عن مناقشات الدورة السابعة للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني سنة 1982 أو عن قانون الإعلام الذي أعتمد في نفس السنة، والتي بينت بوضوح رغبة النظام السياسي في الإعتماد على نفس الطرائق والأساليب في التعامل مع الصحافة،

فضاءات التعبير السياسي والفضاء الإعلامي في الجزائر

وإستخدامه لنفس الخطاب المؤدلج الخالي من أي إرادة صريحة في الإنتقال إلى مرحلة جديدة تتلائم مع المتغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري في تلك الفترة.

وقد شكلت أحداث أكتوبر 1988 بفعل منعرجا حاسما في تاريخ الجزائر المستقلة، فمنذ هذا التاريخ كان على السلطة السياسية أن تتجه نحو القبول بالتعددية السياسية والإعلامية، وتمضي بجدية في وضع تشريعات جديدة تتلائم مع طبيعة التحولات الجديدة، وهو ما تجسد بفعل في دستور فيفري 1989 الذي أقر إلى حد ما هذا التوجه وكرس مبدأ التعددية بما فيها التعددية الإعلامية. وعلى إثر ذلك جرت الكثير من التحولات السياسية التي أفرزت واقعا إعلاميا مختلفا عن سابقه عبر عنه بوضوح قانون الإعلام لسنة 1990 ، وجسد رغبة سياسية في إعطاء وسائل الإتصال الجماهيري وخاصة الصحافة الخاصة فضاء أوسع من الحرية لتؤدي وظيفتها كوسيط إتصالي بين الحاكم والمحكوم¹⁶.

غير أن هذا الفضاء التعددي السياسي والإعلامي وللأسف الشديد لم يعمر طويلا، فبعد فترة قصيرة جدا من تبنيه، ظهرت تصدعات خطيرة في البناء الوطني الجزائري، إنتقلت معه وبسرعة الخلافات السياسية حول البرامج والمشاريع إلى خلافات إيديولوجية وجهوية وحتى عرقية، ما فتئت أن تلقى ما يشجعها ويغذيها عبر صفحات الجرائد، التي وبدل أن تكون أداة لدعم وتوطيد التنوع الفكري في إطاره الديمقراطي، خاض الكثير منها حربا إعلامية بالوكالة عن القوى السياسية المختلفة وعن السلطة السياسية ذاتها، وغدت بعد ذلك هذه الوسيلة الإعلامية تحديدا فضاء حقيقيا ومناسبا لإستكمال ما تبقى من هذا الصراع السياسي على السلطة وفق قاعدة الإتهام والتخوين. وكما وظفت في الحقل السياسي النوعات الإقصائية، فقد إجتهدت الصحف في تقسيم الساحة السياسية إلى علماني وإسلامي ووطني، بل وإلى علماني لائكي وإسلامي متطرف ومعتدل ووطني ثوري وغير ثوري، وإلى غير ذلك من التسميات المتعددة والمتنوعة التي أضحت لغة صحفية مستهلكة¹⁷.

ولعل لكل لهذا ما يبرره، إذا تم الرجوع إلى محاولة فهم نوعية الإرتباط الذي تم بين هذه الصحافة الخاصة والمؤسسات السياسية والإقتصادية والفكرية، إذ أنه لم

الأستاذ: فيصل فرجي

يمضي وقت طويل على بداية التجربة التعددية في الصحافة الخاصة تحديدا حتى ظهرت مشاكل مهنية عدة إرتبطت بإرتفاع تكاليف السحب ومشاكل الطباعة والإشهار والتوزيع، وعدم كفاية دعم الدولة للحق في الإعلام خاصة في ولايات الجنوب والتميز المفرط بين الصحف في التعامل الإعلامي، الأمر الذي ساعد على إرتباط بعض مديري الصحف الخاصة بالمال ومراكز القرار¹⁸.

كما لم يسلم الصحفيون أنفسهم من هذه الإرتباطات ومن هذه التقسيمات، حيث إنقسموا هم كذلك على أساس اللغة بين معرب ومفرنس، وعلى أساس المرجعية الفكرية بين حدائي وتقليدي، كما إنقسموا سياسيا بين موال ومعارض، وهكذا... إلخ، وبدا واضحا أن لكل جزء من النخبة الصحفية إهتماماته ورموزه ومجاله الثقافي، إلى درجة أن أصبح القارئ يجد تناقضات جوهرية في صحافته توحى بأنه ليس في بلد واحد، وهي تناقضات تفسر إلى درجة كبيرة عملية الإصطفاف السياسي للكثير من الصحفيين خلال المراحل الإنتخابية وفي المواعيد السياسية الهامة، وإحتلال بعضهم مواقع سياسية فيما بعد¹⁹.

وقد ترجم هذا الإنقسام والإصطفاف السياسي والأيديولوجي أيضا على صفحات الجرائد ذاتها، بحيث إنبرت النخب الإعلامية والجامعية والأكاديمية والنخب المثقفة إجمالا، وعبر ما تتيحه هذه الجرائد من مساحات للنقاش، إلى الدفاع عن توجهاتها وإشاعتها، والرد على من يخالفها، لا سيما عندما يتعلق الأمر بقضايا محل خلاف كقضايا الأسرة والمنظومة التربوية، والمرأة... إلخ²⁰، الأمر الذي قلص فضاءات التعبير السياسي وجعلها حكرا فقط على من يملكها.

الوضع الإستثنائي الذي خلفه الإرهاب جعل السلطة السياسية لا تتوانى في استخدامه كحجة في تضيق قبضتها مجددا على الفضاء الإعلامي عموما وعلى الصحافة الخاصة تحديدا، فقد لوحظ عودة بعض الوجوه التي تولت مسؤوليات في فترة حكم الحزب الواحد، إلى مواقع المسؤولية من جديد، بحيث تم تعيينهم على رأس الصحف الحكومية، كما تم الإعتماد على الأساليب الأمنية في التعامل مع الصحفيين

فضاءات التعبير السياسي والفضاء الإعلامي في الجزائر

كالإعتقالات التعسفية والمضايقات القضائية...إلخ، واستخدام ورقة المال للضغط على الصحف 21.

وقوف الصحافة في هذه الفترة على محور مواجهة بين السلطة والإرهاب ووقوعها بين كماشتهما، من جهة وغموض الخطاب الرسمي من جهة أخرى جعلها تتراجع مرغمة عن أداء وظيفتها السياسية بكل حرية، بعدما أرغمت إداريا أو أمنيا على التقليل من تنقل صحفييها إلى مواقع الأحداث، ووصولهم إلى مصادر الخبر، بل وأسكت صوت العاملين بها إما تهديدا أو قتلا.

وحتى إن عرفت الفترات الأخيرة من حكم الرئيس ليامين زروال نوعا من الإستقرار والإنتعاش النسبي في الصحافة الخاصة بعدما تراجعت بشكل مهول بين سنوات 1992 و1997 كنتيجة لمعارضة بعضها صراحة توقيف المسار الإنتخابي وإختلاف البعض الآخر مع العديد من توجهات السلطة العسكرية التي تولت الحكم في هذه الفترة 22، فإن هذا لم يكن سوى ضمن إستراتيجية سياسية تبنتها السلطة السياسية وليس ضمن قناعة راسخة بضرورة فتح فضاءات التعبير السياسي الحر لكل الإختلافات السياسية مهما كان شكلها أو لونها.

ولم تكن التغييرات التي أحدثت في رأس هرم السلطة بدء من سنة 1999 مع تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئاسة الجمهورية وإنتقال الحكم من رجل عسكري إلى آخر مدني، لتغير الكثير في نظرة السلطة السياسية الحاكمة لوظائف وأدوار الصحافة، أو لتغير من أداء هذه الأخيرة، على الأقل في العهدة الأولى من حكمه، فقد إتسمت بداية هذه المرحلة بنوع من التوتر والصدام بسبب رغبة الصحافة من جهة في تحصيل المزيد من فضاءات التعبير السياسي، ورغبة الرئيس من جهة أخرى أن تؤجل الصحافة هذه المطالب وأن تلتفت إلى إسترجاع هيبة الدولة وإستتباب الأمن، وتحاول رسم صورة إيجابية عن الأوضاع في الداخل بدل الصورة السلبية التي تسوقها للبلاد في الخارج 23.

وسواء مرت العلاقة بين الصحافة الخاصة ومحيطها السياسي بعد التعددية السياسية بأوقات فتور وتشنج أو تناغم وإتفاق فإن ما يلاحظ إجمالا، على الرغم من

الأستاذ: فيصل فرجي

أنها تمثل فاعلا وطنيا هاما في توجيه الأحداث والتأثير على الخيارات الكبرى 24، هو ما يلي:

- لم توفر للصحافة الخاصة بيئة حقيقية للتعبير السياسي الحر والتعددي وبقت تتخبط في جملة من المشاكل المهنية، كارتفاع تكاليف السحب مشاكل الطباعة، الإشهار والتوزيع، التمييز المفرط بين صحف وأخرى في التعامل الإعلامي... إلخ، الأمر الذي ساعد على إرتباط بعض مديري الصحف الخاصة بالمال ومراكز القرار، فأختاروا سندا ماليا أو سياسيا أو أكثر في آن واحد 25.

- الإفراط في فهم الحرية التي أتت بها رياح التعددية، جعل الصحافة الخاصة تنظر إلى نفسها كوصي عن المصالح العامة، الذي لا يعترف أحيانا بالحواجز والممنوعات السياسية.

- لقد أنتج الظهور المكثف للأحزاب السياسية بعد دستور 1989 ظهورا موازيا للصحافة الحزبية التي أوجدت للتعبير عن المسار الأيديولوجي المذهبي للأحزاب ومواقفها المطروحة من الساحة السياسية، إذ أن الصحافة الحزبية من الناحية المعرفية هي تعبيراً من صنف صحف الرأي، مهمتها الأولى هي الدفاع عن مذهب معين أو حز 26.

- إحتكار السلطة لوسائل الإعلام الثقيلة من إذاعة وتلفزيون، جعلت الأحزاب السياسية تلجأ إلى الصحف لخوض صراعها حول ثلاثية الدين اللغة والهوية، وهي التي كان من المفروض أن تساهم وبدلاً عن ذلك في دعم التجربة الديمقراطية الناشئة وأن تحاول ربط أطراف الأزمة في فضاء إعلامي حر لتقريب وجهات النظر، وتهيئة الظروف المناسبة لتنتقل التجربة الإعلامية الوليدة من مرحلة الطفولة المتعثرة إلى مرحلة جديدة تتسم بالنضج والوعي بضرورة المساهمة بشكل جدي في إعلام المواطنين عن المعلومات التي تتعلق بالبرامج والتوجهات السياسية الكبرى.

- ولقد ساهمت الصحافة الخاصة أيضاً خلال الأزمة في زيادة تصدع النسيج الاجتماعي، وهي التي كانت من المفروض أن تعمل على تماسكه خاصة في هذه الأوقات الحرجة، وذلك من خلال الشرح والتفسير والتعليق على الأفكار والأحداث والمعلومات، ثم تدعيم الضبط الاجتماعي والمعايير الخاصة به وكذلك التنشئة الاجتماعية ودعم

فضاءات التعبير السياسي والفضاء الإعلامي في الجزائر

الإجماع حول القضايا والمواقف المختلفة²⁷ بدل تغذية النزعة الجهوية والعرقية بشكل يجعل رابطة العرق تسبق أحيانا رابطة الدين أو اللغة.

وعلى ما يبدو فإن سقوط الصحافة في هذه المطبات، ناجم عن إدراكها الخاطئ لأساس وظيفتها، فتجربتها البسيطة في مجارات الحياة السياسية في إطارها التعددي جعلتها تفتقد إلى صورة واضحة لما يجب أن يفعل داخل حيز الوظيفة الإعلامية التي لا تخرج في الأصل عن سياق دعم المشاركة الشعبية في الحكم وتنظيف المجتمع من الفساد²⁸.

ثالثا: التعبير السياسي في فضاء إفتراضي غير متناهي، أو الإبحار السياسي غير المشروط أتاح الأنترنت للقوى السياسية وهيئات المجتمع المدني وحتى للأفراد فضاء سياسيا لم يكن متوفرا لهم من قبل، فقد اضعف من بيروقراطية الدولة وقلل من إحتكارها للمعلومة السياسية، ووفر أيضا مجالا واسعا للتعبير عن الآراء والتوجهات السياسية المختلفة والمتناقضة أحيانا.

وبحكم ذلك، أضحى هذا الفضاء الحر من بين وسائل التعبير السياسي لدى قوى سياسية مختلفة في الجزائر، ومكانا للنقاش وللإستقطاب السياسي خاصة أوقات الحملات الإنتخابية، وفي القضايا السياسية التي تلقى إهتماما جماهيريا، بل ومثل لدى البعض أداة للتوجيه والدعاية السياسية وصناعة الرأي العام.

وقد ساعد في ذلك، مجموعة من العوامل المختلفة، منها ما تعلق بحرية الإنسياب الإعلامي التي يتيحها هذا الفضاء وتفتقدها الوسائل الإعلامية التقليدية الرسمية منها وغير الرسمية بما فيها الصحافة الخاصة، ومنها ما يمس طرائق الوصول إلى المعلومة وكميتها وكلفتها وكيفية انتقائها ومقارنتها... إلخ .

وهي عوامل مكنت هذا الفضاء الإفتراضي وبخاصة مواقع التواصل الإجتماعي ال Facebook و ال Twitter من جمع الجزائريين حول مواضيع سياسية لم يكن متاحا مناقشتها بشكل علني وحر في وسائل الإعلام التقليدية، إما لأنها تتجاوز سقف الحرية الموجود، أو لأنها لا تتماشى مع السياسة التحريرية لهذه الوسائل.

الأستاذ: فيصل فرحي

وفي كل الحالات، فإن قدرة هذه الفضاءات الافتراضية على الحشد الجماهيري في سرعة قياسية، وسهولة عملية الحشد في حد ذاتها، التي لا تحتاج أحيانا سوى إلى نشر رسالة إلكترونية أو عرض شريط فيديو مصور، وكذا سهولة التنسيق بين مختلف المجموعات والأفراد المرتبطين بهذا الفضاء،

أتاحت للعشرات من الشباب الجزائري الإلتقاء افتراضيا والتنسيق فيما بينهم لإتخاذ العديد من المواقف والقرارات السياسية. لعل أهمها وأكثرها تجسيدا على أرض الواقع مسيرة 12 أبريل 2011 التي دعا إليها مجموعة من الطلبة الجامعيين على صفحات التواصل الإجتماعي، إحتجاجا على نظام الشواهد الجامعية الذي إعتدته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والتي تحولت إلى مسيرة سياسية ترددت خلالها شعارات سياسي²⁹.

ولم يستخدم فضاء الإنترنت لغرض حشد الجماهير للتظاهر والإحتجاج السياسي فحسب، بل إعتبر وسيلة ناجعة لتجميع الآراء والأفكار خلف موضوع أو فكرة واحدة ومحاولة إيصالها إلى أكبر عدد ممكن من الناس سواء كانوا مناهضين أو مؤيدين لها بحكم ما يتيح هذا الفضاء من سهولة في الإتصال والتواصل، وفي وقت قياسي. وإعتمادا على هذه الخاصية الإستثنائية التي ينفرد بها الإنترنت، نظمت حركات وأحزاب وجمعيات ونقابات جزائرية، حملات سياسية مساندة أحيانا ومعارضة أحيانا أخرى لقرارات سياسية أتخذت في حق مؤسسات سياسية أو حتى في حق أفراد، كمثّل ما دعت إليه حركة "اطلقوا سراح محمد غربي" التي أنشأتها مجموعة من الشباب على ال Facebook مطالبة بجمع توقيعات المتعاطفين مع الرجل هدف الضغط على السلطات لإطلاق سراحه

الفضاء وبالخصوص مواقع التواصل الإجتماعي المهمة بالشأن السياسي الجزائري والتواجد فيه بقوة، وإدارة النقاش السياسي بالشكل الذي يخدم أهدافها، حيث ينبري كل طرف سياسي إلى الدفاع عن أفكاره وسوق الحجج الداعمة لها، بغية إستمالة أكبر عدد ممكن من الزوار والرواد³⁰.

فضاءات التعبير السياسي والفضاء الإعلامي في الجزائر

وبالإضافة إلى مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع السياسية الرسمية وغير الرسمية، شكلت المدونات الشخصية أيضا فضاء واسعا للنقاش السياسي وطرح الأفكار السياسية، بما أتاحتها من حرية كبيرة سواء في عرض أو في مناقشة المواضيع السياسية المختلفة. الأمر الذي دفع بالكثير من الجزائريين إلى اللجوء إليها وإعتبارها بديل تواصل فعال لطرح أفكار سياسية لا تسمح الفضاءات الرسمية والتقليدية بطرحها، حتى إن بعض الكتاب والصحفيين الجزائريون إعتبروها بديلا حقيقيا لنشر أفكارهم وكتاباتهم التي لم يسمح بنشرها سواء في الصحف الحكومية أو الخاصة، ولم تعطى لها تراخيص النشر.³¹

وقد ساعد ظهور المدونات الجزائرية بشكل متنامي كنتيجة لزيادة إنتشار الأنترنت إلى تنوع المواضيع السياسية المطروحة خلالها، بحيث وفي الوقت الذي تهتم فيه بعض المدونات بالقضايا السياسية العامة والترويج لأفكار بعض السياسيين أو التيارات السياسية، لا تجد أخرى مانعا من طرح المواضيع المسكوت عنها سياسيا، خاصة التي تنتقد السلطة السياسية الحاكمة، بل إن منها من يعبر بوضوح عن آراء ومواقف معارضة لسياسة ومسئولين سياسيين.³²

وعلى العموم فقد أوجد فضاء الأنترنت فضاءات لا متناهية للتعبير السياسي، لم تكن لتوجد لولاها، ومكن على الأقل من التعرف على آراء سياسية ذات أبعاد مختلفة، تتجاوز الآراء التقليدية المعروفة، والتي غالبا لم تخرج من ثنائية السلطة والمعارضة، حيث تعرف القارئ والمتابع الجزائري على أشكال ومضامين جديدة للتعبير السياسي، والأهم من ذلك على أفراد وتكتلات تتجاوز المؤلف والمعروف، وهو ما يمثل غناء للتجربة السياسية الجزائرية وثناء للرصيد السياسي الديمقراطي بصفة عامة.

الأستاذ: فيصل فرجي

المراجع والهوامش

- صالح بن بوزة، السياسة الإعلامية الجزائرية: المنطلقات النظرية والممارسات 1979-1990، المجلة الجزائرية للإتصال، عدد13، جانفي- جوان 1996، ص 40.

²- سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، رقم 11، بيروت، الطبعة الثانية، آب/ أغسطس 1999، ص 183.

³- بلقاسم بن روان، المنظومة الإعلامية وعلاقتها بالقيم، دراسة ميدانية على عينة من الجامعيين والإعلاميين الجزائريين، 1998- 2003، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علوم الإعلام والإتصال، السنة الجامعية 2003- 2004، ص194.

⁴- اليمين زروال، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التعليم الرئاسية رقم 17، الصادرة بتاريخ 13 نوفمبر 1997، وزارة الإتصال والثقافة، الجلسات الوطنية للإتصال، قصر الأمم، 29- 30 ديسمبر 1997.

⁵ - د. أحمد حمدي، الخطاب الإعلامي العربي آفاق وتحديات، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، سنة 2002، ص135.

⁶ - Brahim Brahimi, **Le Pouvoir La Presse et les droits de l'homme en Algérie**, Editions Marinoor, P.41.

⁷- Moustefaoui Belkacem, **L'usage des Médias en Question**, Office des Publication Universitaires, 1982, P.88.

Ibid, P.136 8-

⁹ - Brahim Brahimi, **Le Pouvoir La Presse et les droits de l'homme en Algérie**, **Op.Cit**,P.40.

¹¹ - **Ibid**, PP. 262-266.

¹²- **Ibid**, P. 276

¹³ - صالح بن بوزة، السياسة الإعلامية الجزائرية: المنطلقات النظرية والممارسات 1979-1990، المجلة الجزائرية للإتصال، عدد13، جانفي- جوان 1996، ص 41.

¹⁴ - جريدة الثورة الإفريقية اللسان الناطق بإسم الحزب الحاكم جبهة التحرير الوطني تكتب وتقول عشية إنعقاد المؤتمر الإستثنائي للحزب عام 1985 " أعداء الثورة

فضاءات التعبير السياسي والفضاء الإعلامي في الجزائر

يتجهجون مباشرة على أساسات الثورة : حزب جبهة التحرير الوطني والحركة العمالية"، في إشارة إلى ما كتبه صحيفة *Algerie Actualité* في عددها الصادر ما بين 10 و16 أكتوبر من نفس السنة.

¹⁵ -Brahim Brahimi, *Le Pouvoir La Presse et Les Droits De L'Homme en Algérie, Op.Cit, P.44.*

¹⁶ - هناك من لا يتفق مع هذه الفكرة، ويعتقد بأن فتح السلطة السياسية للمجال الإعلامي التعددي وموافقتها على إنشاء صحف خاصة لم يكن بدافع قناعات تعددية وإنما بدافع إكتساب شرعية جديدة.

¹⁷ - أنظر: فضيل دليو، *الصحافة المكتوبة في الجزائر بين الأصالة والإغتراب*، المستقبل العربي، السنة 23، العدد 255، أيار- مايو 2000.

¹⁸ - نفس المرجع، ص52.

¹⁹ - سليمان الرياشي وآخرون، مرجع سابق، ص264.

²⁰ - لا يتفق الباحث مع ما صرح به كل من رئيس تحرير يومية الوطن *El Watan* فيصل مطاوي، ومسؤول ركن " أفكار ونقاش " في نفس الجريدة، وكذا مدير تحرير جريدة الشروق اليومي أنيس رحماني سابقا، بأن مساحات النقاش التي تخصص للمثقفين في هذه الجرائد مفتوحة على المثقفين بمختلف تياراتهم، ويكفي إستحظار أسماء المثقفين الذين يكتبون في هاتين الجريدتين لإدراك درجة الإصطفاف الفكري والأيدولوجي، وللرجوع إلى هذه التصريحات أنظر: حجام الجمعي، *المثقفون والصحافة الخاصة في الجزائر: إشكالية التعبير والكتابة*، دراسة لعينة من أساتذة جامعة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ما جستير في علوم الإعلام والإتصال، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، السنة الجامعية 2006/2007، ص ص 141-143.

²¹ -*Ibid*,P.108.

²² - إختفت في هذه الفترة الكثير من العناوين الصحفية، حيث تقلص عددها من 120 عنوان سنة 1994 إلى 79 عنوان أواخر 1997، وإلى 31 يومية سنة 1998.

الأستاذ: فيصل فرجي

²³ - تضمنت رسالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة في 2 ماي 2005 الكثير من الإشارات إلى هذه المسؤولية، كما لم يخلو قانون العقوبات الذي تمت المصادقة عليه في 16 ماي 2001 من إشارة واضحة لرغبة النظام السياسي في التضييق على الصحافة، وخاصة ما تضمنته المادة 144 التي تنص صراحة على سجن الصحفي من 03 إلى 12 شهرا وتغريمه ماليا إذا مس شخص رئيس الجمهورية بعبارات تحمل السب أو الشتم أو القذف.

²⁴ - عبد النور بوخمخم، الصحافة المكتوبة الحقائق الأربعة، اليوم، يومية جزائرية، العدد 1595، صادرة بتاريخ: 3-5-2004.

²⁵ - فضيل دليو، مدخل إلى الإتصال الجماهيري، مخبر علم إجتماع الإتصال، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، 2003، ص 190 .

²⁶ - Pierre Albert, **lescique de la Presse Ecrite**, Daloz, 1989, p152.

²⁷ - حسن عماد مكاي، ليلي حسين السيد، الإتصال ونظرياته المعاصرة، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة السادسة، 2006، ص 74.

²⁸ - فاروق أبوزيد، مدخل إلى علم الصحافة، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثانية، 1998، ص 70.

²⁹ - لم تكن هذه الخطوة هي الأولى، بل سبقتها دعوات كثيرة على مواقع التواصل الإجتماعي وخاصة ال Facebook و ال Twitter للتحرك الجماهيري والشعبي في قضايا سياسية كثيرة، ولعل دعوات الجزائريين وخاصة الشباب إلى تكسير وحرق المؤسسات المصرية المتواجدة في الجزائر على إثر الأزمة الرياضية السياسية التي نشبت بين البلدين عقب ما خلفته نتائج المبارتين التي جمعت بين منتخبهما في القاهرة بتاريخ 2009/11/14 أو في أم درمان بعد هذا التاريخ بأربعة أيام، تعتبر كذلك أحد النماذج الأبرز التي تؤكد على قدرة إستخدام الشباب الجزائري لفضاء الأنترنت وخاصة مواقع التواصل الإجتماعي للتعبير السياسي.

فضاءات التعبير السياسي والفضاء الإعلامي في الجزائر

³⁰- لاحظ الباحث وهو يتابع النقاش الدائر على مواقع التواصل الاجتماعي حول مشاريع القوانين العضوية المتعلقة سواء بالجمعيات أو بالأحزاب أو حتى بالإعلام وغيرها من القوانين المطروحة من طرف رئيس الجمهورية للنقاش، محاولة توظيفه لصالح أحزاب سياسية بعينها.

³¹- لجأ الكاتب "عمر بوزيبة" إلى نشر روايته كاملة وهي بعنوان «قبر يهودي» في مدونته بعدما رفضت دور النشر نشرها، وأضطر "عمار يزلي"، وهو قاص وصحفي جزائري وصاحب عمود (سيرك عمار) إلى الانتقال بعموده إلى مدونة إلكترونية أيضا، أما الكاتب الصحفي "كمال قرور" الذي سبق له أن أسس دارا للنشر وأكثر من صحيفة أسبوعية فقد وضع العديد من المشاريع الثقافية النظرية في مدونته التي تحمل عنوان (أفكار ضد الرصاص).

³²- سوهيلة بضياف، المدونات الإلكترونية في الجزائر- دراسة في الإستخدامات والإشباع، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر بياتنة، كلية الحقوق، قسم علوم الإعلام والاتصال، ص 95.